الإتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين في أعقاب الربيع العربي : معضلة الديمقراطية والأمن (مقال مترجم)

The EU and the Southern Neighbors in the Wake of the Arab Spring
The Democracy-Security Dilemma

ترجمة الأستاذة : سليمة بن حسين
أستاذة مساعدة(أ) بقسم العلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)
salimauniver@gmail.com

◆◆

بيانات المقال المترجم

Assem Dandashly (Political Science Department-Maastricht University)
Work Paper prepared for presentation at the Canadian Political Science Association meeting in Victoria, BC, Canada June 4-6, 2013
The article is available on the electronic link:
http://www.academia.edu/3664201/The_EU_and_the_Southern_Neighbors_The_Democracy-Security_Dilemma

◆◆

الملخص :

لأزيد من عقدين من الزمن، استخدم الإتحاد الأوروبي القوة الناعمة بشكل متزايد لتعزيز الديمقراطية، ونشر حقوق الإنسان ومبادئ اقتصاد السوق في دول الجوار الأوروبي(في الشرق والجنوب)، إضافة إلى حفظ الأمن والاستقرار على حدوده الممتدة. بينما كان التعاون الاقتصادي، والمناطق الأمنية والهجراتية أكثر تقدما في العلاقات مع جيران أوروبا(خاصة في الجنوب)، وقد فشل اعتبار الأمر دمقرطة. منذ مسار برشلونة في عام 1995، دخلت الكثير من الاتفاقيات والقمم والسياسات حيز التنفيذ، مبدية تركيبا بين عمل الأقلمة الخارجية للاتحاد الأوروبي والوظيفية. بالنسبة للوظيفية فقد كانت أكثر هيمنة على اعتبار أن بؤرة الاهتمام للاتحاد الأوروبي كان منصبا على الأمن بالإنفاق على نشر قيم الديمقراطية الأوروبية وحقوق الإنسان. وقد استعمل الإتحاد الأوروبي من ترقية الديمقراطية في دول جواره كأداة وليس كهدف فيما يتعلق بالجيران الجنوبيين.

إذا السؤال المطروح هنا هو أنه مع حوادث الربيع العربي، هل هناك تغيير في الموقف الأوروبي للدمقرطة بالنظر إلى منطقة MENA لدعم التغيير الديمقراطي الذي سوف يجعل جيران أوروبا أقرب إلى قيم الإتحاد الأوروبي ومعاييره؟. نحاول معرفة هذا الأمر من خلال تناولنا لكيفية ترقية الإتحاد الأوروبي للدمقرطة في دول الجوار الجنوبية.

تمهيد:

لقد كان لعقود الالتزام الأوروبي بترقية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات المدنية في دول سياسة الجوار الأوروبية وخاصة منها الجيران العرب الجنوبيين، نتائج إيجابية محدودة جدا. إن فشل الإتحاد الأوروبي عرف في تقارير الإتحاد الأوروبي مع مطلع الربيع العربي. فلم يكن الإتحاد الأوروبي أبدا يدفع إلى الدمقرطة بسبب خوفه المستمر من التهديدات الأمنية والفوضى على حدوده الجنوبية. هذا الخوف دفع الإتحاد الأوروبي إلى الدعوة لمقاربة ناعمة بدلا من المشروطية السلبية الصارمة مع دول جواره في الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا (MENA). وبما أن الانشغال الأمني هو الانشغال الرئيسي بالنسبة للإتحاد الأوروبي، فسيستمر الإتحاد الأوروبي في تجنب استعمال المشروطية السلبية والتركيز أكثر على مقاربة القوة الناعمة والمجتمعية.

لقد كانت أحداث الربيع العربي مفاجأة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، وللدول الأعضاء فيه وكل العالم الغربي. فأحداث تونس قد انتشرت في دول مجاورة، وحاول الملك المغربي امتصاص الضغط وإعلان بعض الإصلاحات الدستورية. على الرغم من الإجراءات الديمقراطية، إلا أن هذه الإصلاحات قد حفظت كل القوى الأمنية والعسكرية والدينية والانتخابية في يد الملك.أما قادة ليبيا ومصر فقد اتخذوا مواقف أكثر عدوانية تجاه شعوبهم مما أدى إلى خلعهم من السلطة. وأما سوريا فقد فقد وجدت نفسها بعد سنوات من الثورة غير قادرة على إيجاد حل للنزاع بين السلطة والمعارضة، سواء من طرف النظام أو من طرف المعارضة.

إن هذا التاريخ لالتزام الإتحاد الأوروبي في المنطقة قد تزايد بشكل مهم منذ نهاية الحرب الباردة. وقد استعمل الإتحاد الأوروبي القوة الناعمة (Soft Power,J.Nye,1990)، لتعزيز الديمقراطية، ونشر حقوق الإنسان ومبادئ السوق الحرة في دول جوار أوروبا (الشرقية والجنوبية)، إضافة إلى حفظ الأمن والاستقرار على الحدود الممتدة لأوروبا. وبينما تعتبر مناطق الهجرة والأمن والتعاون الاقتصادي هي الأكثر تقدما في العلاقات مع الجيران (خاصة الجنوبيين)، فإن جهود دمقرطة الإتحاد الأوروبي تراوحت بين النجاح المحدود جدا، والفشل الكلي. بالنسبة للأطراف المنضوية في سياسة الجوار الأوروبية سواء الإتحاد الأوروبي أو الدول الجارة الأعضاء في هذه السياسة (أنظمة الدول العربية هنا)، فقد كانت في وضعية رابح –رابح، دول العالم الثالث ربحت الفوائد الاقتصادية والمؤسساتية، بينما يقوم الإتحاد الأوروبي بحفظ أمن حدوده وضمان التعاون بين دول (MENA)، في مجال الهجرة والجريمة المنظمة، وقضايا مراقبة الحدود.

إن كل الالتزامات، القمم والتعاون بين الإتحاد الأوروبي و(MENA)، منذ مسار برشلونة في عام 1996، بينت وجود تركيب في عمل الأقلمة الخارجية للإتحاد الأوروبي والوظيفية. وقد أصبح الإتحاد الأوروبي "فاعل جيوبوليتيكي قوي منضوي في نظام فضائي ليس فقط ضمن إقليمه ولكن أيضا بالعلاقة مع جيرانه الأقرب".

إن تركيبات هذه الأقلمة "*Territorialization*"، تتضمن تحويل"بعض كفاءات السياسة الخارجية"، إلى مستوى فوق وطني، وتعزيز الحدود الخارجية مع زيادة التكامل الداخلي كنتيجة لشنغن "*Schengen*"، وزيادة استعمال القوة الناعمة مثل التي استعملت في التوسيع للإتحاد الأوروبي وكذا سياسة الجوار الأوروبية. من خلال أقلمة الأمن والهجرة، يسعى الإتحاد الأوروبي لحل إشكالات أمن الحدود وأي نوع من التهديد الذي تفرضه الجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية بالتعاون مع الدول الثالثة في (MENA). إن اقتصاديات الجزرة التي استخدمها الإتحاد الأوروبي في سياساته تجاه جيرانه، تدفع دول الجوار إلى تبني سياسات صارمة متعلقة بمراقبة حدودها وأمنها. هذه الحجة يمكن قبولها إذا ما أخذت من المنظور الجغرافي على اعتبار أن هذه المنطقة هي أكثر قربا إلى الإتحاد الأوروبي خاصة دول جنوب أوروبا.

هذه المسألة تتصادم مع بعض المبادئ الإقليمية، فالدول الشريكة في برنامج مينا (MENA)، لديها فروقات سياسية وثقافية واقتصادية ليس فقط مع الاتحاد الأوروبي بل حتى بين بعضها البعض.على الرغم من ذلك، رأينا تعزيز العلاقات مع بعض الدول في شمال أفريقيا مثل الوضع المتقدم للمغرب في سنة 2008، وتونس في عهد الرئيس بن علي. يمكننا توقع أن حوادث الربيع العربي استطاعت خلق نقلة نوعية أو نقطة انعطاف في سياسة ترقية الديمقراطية للإتحاد الأوروبي تجاه دول (MENA). حيث جعلت هذه الأحداث الإتحاد الأوروبي يعيد النظر في موقفه نحو الديمقراطية تجاد دول (MENA)، لدعم ودفع التغيير نحو الديمقراطية في دول الجوار الشريكة معه، وهذا ما يجعل هذه الدول أقرب إلى قيم ومعايير الإتحاد الأوروبي.

رغم ثورات الربيع العربي، فإن الإتحاد الأوروبي يستمر في متابعة مقاربة مصلحية ترتكز على الوظيفية والإقليمية لحفظ الاستقرار والأمن على حدوده الجنوبية.

1- التزام الإتحاد الأوروبي ببرنامج مينا (MENA):

لقد التزم الاتحاد الأوروبي بترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات المدنية في الدول المتوسطية لأكثر من عقدين مع نتائج تتراوح بين نجاح محدود جدا إلى فشل كلي. هذه اللافعالية نتجت عن رؤية الإتحاد الأوروبي للمتوسط من زاوية الأمن

والاستقرار حتى إذا ما كان ذلك يعني العمل على المحافظة على استقرار الأنظمة الشمولية والمحافظة على الأمن الهش، والتعاون مع هذه الأنظمة في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. إذا، فإن الإتحاد الأوروبي يعتبر ترقية الديمقراطية كوسيلة وليس كهدف في حد ذاته. ومنذ أن كان ينظر له كمرافق سلبي للأمن والاستقرار فإن الإتحاد الأوروبي والقوى الغربية الأخرى يدعمون الأنظمة الشمولية التي تحافظ على هذا الوضع الأمني الهش. كما أن الإتحاد الأوروبي والغرب خائفون من من التهديدات ذات المصدر غير العسكري (غير التقليدي). لكن، بسبب تداعيات عدم الاستقرار في هذه الدول (الإرهاب، الجريمة المنظمة، التطرف الديني، انتهاكات حقوق الإنسان، مشاكل الهجرة غير الشرعية المتزايدة بسبب الأداء الاقتصادي الضعيف والاضطهاد السياسي لدولهم،...الخ)، كلها جعلت تقرير سياسة الجوار الأوروبية لسنة 2011، تلقي الضوء على نقص فعالية الإتحاد الأوروبي حيث أثبتت أن الثورات الحالية في الدول العربية أظهرت أن دعم الإتحاد الأوروبي للإصلاحات في دول جواره قد لاقت نتائج محدودة وهزيلة (تقرير اللجنة الأوروبية لسنة 2011). كما ان حوادث 11سبتمبر 2001 قد ساهمت في الشعور بالحاجة الشديدة إلى مزيد من التعاون في المجال السياسي والأمني وليس فقط في مجال الاقتصاد والتجارة كالسابق. وقد اعتبر الإتحاد الأوروبي فشل الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأنظمة منطقة مينا(MENA)، هو الذي أدى إلى تزايد السلوكيات الإرهابية التي ساهمت في هجومات واسعة الانتشار. ولهذا، كانت أولوية الإتحاد الأوروبي دائما تعطى للأمن والاستقرار حتى لو كان ثمن ذلك هو غض البصر عن الانتهاكات الديمقراطية والتحالف مع الأنظمة والنخب الشمولية على حساب الإصلاحات الديمقراطية.

إن أهم اختلاف بين استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي هو أن الولايات المتحدة تستعمل أساسا اقتراب "*A bottom-up approach*" داعمة المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني(حيث يرى هذا الاقتراب أن أي خطة أو مشروع يجب أن يبدأ من التفاصيل ثم في الأخير ينتقل إلى المبادئ الأكثر عمومية)، بينما يتبنى الإتحاد الأوروبي اقتراب "*A top-bottom approach*" الذي يتعامل مع النخب والحكومات في دول جواره (حيث يرى هذا الاقتراب أن أي خطة أو مشروع يجب أن يبدأ من القمة أي الموضع الأعلى ثم ينتقل تدريجيا في الأخير إلى داخله وقاعدته). وبإهمال الإتحاد الأوروبي لتنفيذ اقتراب الديمقراطية، فإن التعاون مع الأنظمة العربية التسلطية في الحرب ضد الإرهاب والفئات المتطرفة تأخذ الأولوية بالنسبة للإتحاد الأوروبي والفواعل

الدولية الأخرى. هذا الوضع أنتج مساعي ديمقراطية غير جادة في المنطقة والتي يمكن أن تتسبب في تغيير النظام وتصاعد الأحزاب الإسلامية مثل "الإخوان المسلمون" في مصر أو "النهضة" في تونس.

2- سياسة الجوار الأوروبية: رافعة، رابطة، وحوكمة:

تبدو جهود الدمقرطة للإتحاد الأوروبي خارج أوروبا غامضة وغير واضحة وضعيفة، وهي ترتكز أكثر على "الرابطة"، "الرافعة"، و، حديثا أصبحت ترتكز على "الحوكمة".

أ- "الرابطة" هو اقتراب من القاعدة للقمة"*A bottom-up approach*" الذي يدعم فيه الإتحاد الأوروبي جماعات المجتمع المدني آملا أن ينعكس ذلك على التغيير على المستوى السياسي. ويرتكز اقتراب الرابطة أساسا على التنشئة الاجتماعية.

ب- "الرافعة" هو اقتراب من الأعلى للأسفل"*A top-bottom approach*"الذي يستهدف النظام السياسي. ولهذا، تتوقع الحكومات تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية. ويستعمل هذا الاقتراب المشروطية السياسية. ويطبق الإتحاد الأوروبي المشروطية السلبية والإيجابية التي على يكافئ الإتحاد الأوروبي على أساسها الحكومات الممتثلة والملتزمة بالإصلاحات الإيجابية، بينما تعاقب الحكومات ذات الإصلاحات الناقصة أو غير الممتثلة لشروط الإتحاد الأوروبي. مهما يكن، فإن "رافعة الإتحاد الأوروبي" والفعالية يمكن أن تكون محدودة بشدة بسبب نقص المحفزات الجاذبة.

إن هذين النموذجين للرابطة وللرافعة قد تم إدراجهما في هذه السياسة مع التركيز على النموذج الأول، حيث أن علاقات الإتحاد الأوروبي مع الدول الجارة كانت ترتكز كثيرا على التعاون، على اعتبار أن المشروطية السلبية كانت هي المتحكمة لفترة طويلة. بينما الرافعة لم تدرج أبدا بشكل كامل على اعتبار أن المشروطية السياسية لم تطبق أبدا، وتعتبر الرافعة تابعة بشكل كبير لامتثال الدولة المستهدفة. إن الرافعة تكون فعالة عندما تكون الدولة المستهدفة متعاونة والبيئة الداخلية داعمة. ومع إطلاق سياسة الجوار الأوروبية، تم إنشاء "طريقة غير مباشرة لترقية الحوكمة الديمقراطية". هذا الأسلوب الجديد يستهدف قطاعات متنوعة، و"يضع مفهوم الديمقراطية على مستوى المبادئ التي توجه القواعد الإدارية والممارسات في توجيه السياسة العامة". إذنهذه الإقليمية تهدف إلى تصدير "أشكال المنظمات السياسية والحكومات التي تكون نموذجية ومميزة بالنسبة لأوروبا "خارج حدود الإتحاد الأوروبي لدى جيرانه في الشرق والجنوب المتوسطي".

حدود رابطة ورافعة وحوكمة الإتحاد الأوروبي:

إن الخوف المتواصل من الإرهاب، الهجرة غير الشرعية والقضايا الأمنية إضافة إلى أهمية الوصول الناعم للموارد الطبيعية قد أثرت على العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والعالم العربي. ودفعت الإتحاد الأوروبي للتركيز أكثر على الأمن والأبعاد الاقتصادية للعلاقات على حساب حقوق الإنسان والديمقراطية. علاوة على ذلك، فقد نجح الديكتاتوريون العرب في إقناع الإتحاد الأوروبي بأنهم حراس الاستقرار والخط الأول للدفاع ضد انتشار التطرف والإرهاب في المنطقة. فالحكام العرب يدعمون مكانتهم بالاعتماد على ما حدث في الانتخابات البرلمانية الجزائرية (في 26 ديسمبر 1991) التي أنتجت الإسلاميين (بقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ) الذين فازوا بالأغلبية في المقاعد، والتي انتهت بتوقيف هذا المسار وحرب أهلية. إضافة إلى مثال حماس في فلسطين التي فازت بالانتخابات البرلمانية في 25 جانفي 2006 (والتي اعتبرها الكثيرون انتخابات حرة ونزيهة) وحزب الله في لبنان، إضافة إلى الخوف من انتشار سيناريوهات مشابهة في بقية المناطق. إن انتشار التطرف الإسلامي من خلال الانتخابات البرلمانية الديمقراطية جعل الإتحاد الأوروبي- خاصة أعضاء الإتحاد المتوسطيين- يؤمن بأنه من السهل عليه التعامل مع الوضع الراهن الثابت (الأنظمة التسلطية)، على أن يدفع إلى التغيير الديمقراطي الذي له نتائج غير متوقعة ويصعب التكهن بها (خاصة الخوف من وصول المتطرفين الإسلاميين للسلطة).

إذن، لعب الإتحاد الأوروبي والغرب دورا مهما في استقرار الأنظمة التسلطية في الدول العربية لفترة طويلة. هذا الخوف من طرف الإتحاد الأوروبي من المجهول واحتمالية عدم الاستقرار في المنطقة العربية أعطى حدا عاليا لاستمرارية الوظيفية أكثر من تعزيز الإقليمية التي يتعاون بواسطتها الإتحاد الأوروبي مع أنظمة شبيهة تتقاسم نفس القيم والمعتقدات. وباستثناء إسرائيل، فإن دول منطقة مينا(MENA) لم تكن حرة، فقد تعودت على وجود الديكتاتورية (حينما بدأت الثورات مع نهاية 2010 في تونس وانتشرت في مصر وليبيا ودول أخرى)، أو أنها كانت حرة جزئيا (الأردن، لبنان، والمغرب). إضافة إلى ذلك، بينما كان التعاون مع الإتحاد الأوروبي يرتكز جزئيا على الديمقراطية والحوار السياسي، نتج عن الجهود الأوروبية استقرار الحكومات التسلطية وبالأخرى نوعا من التغيير القصير المدى للنظام السياسي والذي جاء بالأحزاب الإسلامية إلى السلطة.

إن الأفضلية بالنسبة للإتحاد الأوروبي من أجل الاستقرار من خلال التحول الداخلي الذي تم تعزيزه من طرف معظم الدول المتوسطية الضعيفة، التي أظهرت ضعفا في علامة حقوق الإنسان، ونقص الحريات المدنية، والمؤسسات دون مستوى التنمية، والنتائج الحوكمية الفقيرة.

إن رافعة الإتحاد الأوروبي لم يقلص دورها بغياب التطلع للعضوية، لكن لانشغالات أخرى. ولم تبدي الكثير من الدول المتوسطية اهتماما بالإنظمام إلى الإتحاد الأوروبي في المكان الأول. بعض الدول، ومنها إسرائيل والأردن والمغرب وتونس، أبدت اهتمامها بتطوير العلاقات من خلال اتفاقيات الشراكة وأصبحت جزءا من السوق الأوروبية الموحدة. الآن، هذا أصبح يتطلب إصلاحات داخلية خاصة، على اعتبار أن هذه الدول يجب عليها أن تحقق عناصر مهمة في الموافقة الجماعية (*The acquis communautaire*).

إن نجاح أي منهج ديمقراطي يرتكز على المدى الذي ترغب فيه الدولة العضو بالتعاون وإدراجها لإصلاحات ديمقراطية. فأفضل نتائج في دول سياسة الجوار الأوروبية أبعد من "تحرير الأنظمة غير الديمقراطية"، "الديمقراطيات المزيفة *Pseudo*"، أو "الديمقراطيات المهجنة *Hybrid*"، حيث تتعايش بعض المؤسسات الديمقراطية مع المؤسسات غير الديمقراطية الخارجة عن رقابة الدولة الديمقراطية.

ومنه، ولفترة طويلة، كان الإتحاد الأوروبي متعاونا مع أنظمة تسلطية من دول الجوار، والتي لا تتقاسم القيم والمعتقدات المشتركة من أجل حفاظه على الأمن والاستقرار.

إن الخوف من أنظمة دول مينا(MENA) غير المتمثلة مع القضايا التي تتعلق بالأمن والاستقرار دفع الإتحاد الأوروبي لاستعمال موقفا لينا مركزا أكثر على اقتراب الرابطة والحوكمة على حساب اقتراب الرافعة. وهذا لأن اقتراب الرافعة يمكنه أن يدفع الأنظمة التسلطية في دول منطقة مينا بعيد عن التعاون مع الإتحاد الأوروبي بسبب الخوف من التحولات السياسية التي يمكنها أن تهدد قبضتها الحديدية على هذه الدول. ولذلك، فإن كل سياسات الإتحاد الأوروبي الهادفة إلى جعل دول منطقة مينا أقرب من الأنظمة الديمقراطية الغربية واحترام حقوق الإنسان (مفضلة أكثر الاقتراب الإقليمي) ستكون ضعيفة بدون تحقيق نتائج مميزة.

3- أولوية العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول مينا للثورات العربية:

لفترة طويلة، ركز الإتحاد الأوروبي على دول الجوار الجنوبية كتهديد أمني محتمل لأمنه. لم يكن مصدر هذا التهديد اعتداءا عسكريا، ولكنه كان نتيجة عدم

الاستقرار السياسي في هذه الدول (الإرهاب، الجريمة، مشاكل الهجرة المتصاعدة من جراء ضعف الأداء الاقتصادي لهذه الدول، التطرف الديني، الاضطهاد، انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق المدنية،الخ).

لقد بدأت مأسسة (*The institutionalization*) العلاقات الأورومتوسطية مع مسار برشلونة في 1996، والتي تبعتها عدة مؤتمرات. ومع نجاح تجربة دول أوروبا الوسطى والشرقية (*CEECs*)، طور الإتحاد الأوروبي مسعى جديد لنفس الغرض من خلال سياسة الجوار الأوروبية في 2004، التي كان الهدف الأساسي لها هو إقامة علاقات جيدة مع جيران الإتحاد الأوروبي، وإعطائهم امتيازات وتفضيلات ترتكز على الالتزام بالإنظمام للقيم والمبادئ المشتركة، إضافة إلى تحضير الدول الشريكة للحصول التدريجي على حصة في السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي. وقد طورت سياسة الجوار الأوروبية "مشروطية سياسية إيجابية صريحة"، والتي ارتكزت على المفاوضات، التنفيذ، والرصد المنتظم لاتفاقيات هذه السياسة. ولم تدرج هناك جزاءات أو عقوبات " للمشروطية السياسية الإيجابية" في العلاقات الأورو-متوسطية. إن عدم استخدام الشروط يعود إلى البعد الأمني الذي ينطوي عليه الأمر والذي يجعل من الصعوبة على الإتحاد الأوروبي الدفع بإصلاحات ديمقراطية. ومع إطلاق سياسة الجوار الأوروبية، أصبح التركيز أكثر على ترقية حقوق الإنسان والحريات وزيادة الديمقراطية. والمأمول هو أن يتم تسليط الضوء على مجموعة من الشروط والمكافآت بشكل أوضح. ومع ذلك، ما زال هناك غموض حول أي الشروط التي يجب أن يتم الوفاء بها وتحقيقها من أجل الحصول على بعض المكافآت. إلى جانب ذلك، فإن الصيغ المستعملة غامضة وواسعة جدا. وقد تزايد ثانية التأكيد على هذه الأبعاد الثلاثة الأساسية (الديمقراطية، الأمن، والسوق)، في قمة باريس من أجل المتوسط في جويلية 2008، وأيضا تم التفصيل فيها خلال لقاء مرساي للشراكة الأورو-متوسطية في نوفمبر 2008.

كما تعتبر جودة الحوكمة (التي تغطي سلسلة واسعة من القضايا مثل: الانتخابات الحرة والنزيهة، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، فصل السلطات واستقلال القضاء،...الخ) عنصرا حاسما في سياسة الجوار الأوروبية. علاوة على ذلك، ركزت سياسة الجوار الأوروبية مع الجيران المتوسطين على القضايا المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، التي تعتبر حاسمة بالنسبة لأمن الإتحاد الأوروبي. ويرى الإتحاد الأوروبي الأمن في علاقته مع دول منطقة مينا، القضية الأساسية ويعتبرها المتغير التابع بينما الإصلاحات الديمقراطية استخدمت كمتغير مستقل انتقائي. ومعنى انتقائي هو أن

ترقية الديمقراطية هي كأداة جاهزة للاستعمال في حالة الأمن لست أبدا مهمشة. ولذلك، مع الخوف من صعود الإسلامية للسلطة والفوضى الناتجة عن ذلك، فإن الإتحاد الأوروبي تقريبا لم يستعمل أبدا أداة الديمقراطية بشكل فعال في علاقاته مع دول منطقة مينا. وفي الوثائق الرسمية للإتحاد الأوروبي (مثل: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمكافحة التطرف وتجنيد الإرهابيين)، فإن جهود الديمقراطية هي واحدة من أدوات مكافحة انتشار الإسلام الأصولي. لذلك، يجب على الإتحاد الأوروبي أن يقوم بـ"ترقية الحكم الراشد، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والتعليم، والازدهار الاقتصادي، من خلال الحوار السياسي وبرامج المساعدات". ولكن عندما يصل الأمر إلى التطبيق، وبإلقاء نظرة للتغيرات المتعلقة بالحوكمة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، الخ، نلاحظ إما تقدم محدود، أو عدم وجود تقدم نهائيا. هذا الوضع يظهر أن الإتحاد الأوروبي ليس صادقا في مسعاه لتعزيز الديمقراطية، وأن القوة المعيارية وأدوات الأمن والاستقرار مختلفة عن ما هو موضح في الوثائق الصادرة عنه. وبالنظر إلى سجل الديمقراطية والحريات في منطقة مينا، نرى أن كل الدول (باستثناء إسرائيل) هي إما ليست حرة أو حرة جزئيا فقط. والسبب الرئيسي لهذا هو أن سياسة الجوار الأوروبية في علاقتها مع جيرانها المتوسطيين ترتكز على قضايا ترتبط بالتعاون الاقتصادي، الأمن، الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، التي هي عناصر حاسمة بالنسبة للأمن الأوروبي ولو حتى على حساب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات المدنية.

إذن، فإن الإتحاد الأوروبي لا يمكنه تنفيذ اقتراب الرافعة (لأن المشروطية السلبية لم تنفذ أبدا)، وقد كان يجب عليه التركيز أكثر على اقتراب الرابطة والحوكمة. إن أحد أهم اهتمامات الإتحاد الأوروبي هو تقليص الهجرة غير الشرعية من دول المتوسط (خاصة من الجزائر وليبيا وتونس والمغرب)، والتي تسببت في ضغط كبير على الظروف الأمنية والاقتصادية (خاصة الأجنحة الجنوبية للإتحاد الأوروبي). هناك طريقة واحدة للقيام بذلك، وهي تطوير الظروف الاقتصادية وخلق فرص عمل أكثر في هذه الدول، مع العلم أن ارتفاع معدل الولادات (في الدول المتوسطية) قد خلق تدفق للناس الذين ينظمون لسوق العمل ويبحثون عنه. يسعى الإتحاد الأوروبي لمساعدة هذه الدول لخلق فرص عمل أكثر لامتصاص الطلب المتزايد ولتخفيض عدد المهاجرين الساعين لحياة أفضل في الإتحاد الأوروبي.

إن منطقة مينا عندما تكون متقدمة اقتصاديا سوف لن تقلص فقط من تهديد الهجرة، ولكن أيضا سوف "تعرض منافذ جديدة للشركات الأوروبية التي زرعت بشكل قوي

ودائم في هذا السوق 250 مليون شخص حيث يحضون بأداء اقتصادي أفضل منه في أي منطقة أخرى.

هناك انشغال آخر بالنسبة لأوروبا وهو من خلال تصوره لمفهوم الأمن الذي طور ليغطي المحيط الجيوبوليتيكي للمجتمعات الدولية والإقليمية، أي القول بأن الوضع غير المستقر (سياسيا واقتصاديا) الذاهبة عبره دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو دول مينا(MENA)، سيكون لها آثار سلبية مباشرة على الاتحاد الأوروبي. وأن تدهور الوضع السياسي والاقتصادي إلى جانب زيادة التطرف في المجتمعات في العديد من بلدان منطقة مينا(MENA)، زيادة الخوف من تصاعد التهديدات الإرهابية في جميع أنحاء العالم مع أحداث 11 سبتمبر، وإرساء الديمقراطية، والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي، أصبحت أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كما أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم العربي كانت تعتبرها القوى الغربية قد أدت إلى ظهور الإرهاب والإيديولوجية الإرهابية في العالم. بيد أن دعم الاتحاد الأوروبي للإصلاحات قد ضاق وصولها إلى الجانب الاقتصادي، وزيادة التعاون مع الأنظمة الحالية الذين وعدت بالضرب بقبضة حديدية أي علامات التعصب الديني. بدلا من دعم الانتقال الديمقراطي والإصلاحات في منطقة مينا(MENA)، فضل الإتحاد الأوروبي التعامل مع الأنظمة الحالية من أجل ضمان الأمن والاستقرار على حدوده الخارجية.

لقد أصبحت مكافحة الإرهاب جزءا لا يتجزأ من العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي. وقد أظهرت العدالة والشؤون الداخلية إجراءات خارجية لمكافحة الإرهاب على مستوى متعدد الجوانب، من خلال التعاون والحوار السياسيين، ودعم بلدان العالم الثالث، لتحسين قدراتها على مكافحة الإرهاب. كما أن شروط مكافحة الإرهاب هي أيضا منهجية متضمنة في اتفاقات مع بلدان السياسة المتوسطية.

وعلى الرغم من التركيز على إضفاء الطابع الديمقراطي على الوثائق الرسمية، فإن الاتحاد الأوروبي لم يدفع بجدية لإجراء إصلاحات في هذا المجال. وكان التركيز الرئيسي دائما على الأمن والهجرة غير الشرعية والاستقرار، متقاسما لنفس الحدود. وموقعه في منطقة البحر الأبيض المتوسط نفسه يمكن أن يعطي المزيد من الدعم للإطار الإقليمي. ومهما كان حجم الفروقات الثقافية والسياسية والاقتصادية كبيرا، فإن الاختلافات تجعل الوظيفية أكثر هيمنة في فهم نهج الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أي في منطقة(MENA).

ومع أحداث الربيع العربي، شهدت منطقة مينا تغيرات سياسية جديدة والتي أثارت السؤال التالي: هل غيرت أحداث الربيع العربي نهج الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة مينا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أم لا؟، وهل سيركز الاتحاد الأوروبي أكثر على تعزيز الديمقراطية لجعل منطقة مينا فيدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقرب إلى قيمها وأنظمتها السياسية الديمقراطية؟.

4- العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط بعد الربيع العربي... ما الذي تغير؟

4-1- الربيع العربي وسياسة الجوار الأوروبية:

إن الأمن والاستقرار الهشين على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يدوم طويلا مع الاحتجاجات غير المتوقعة المندلعة في تونس والمنتقلة إلى الجيران. وقد شهدت تغييرات محلية كبيرة من شأنها أن تشكل تهديدات جديدة للأمن والاستقرار والإرادة وتضع سياسة الجوار الأوروبية في اختبار جديد. وتشكل التغييرات الجديدة تحديات للوضع القائم على المدى الطويل والمحمي من قبل الاتحاد الأوروبي وغيره من اللاعبين.

إن "عقود القمع وانعدام الحريات الأساسية" في تونس، جنبا إلى جنب مع عدم قدرة نظام بن علي على استخدام "الأدوات الاجتماعية والاقتصادية لضمان استقرار حكمه، كما فعل من قبل"، خلق الظروف المناسبة للانفجار العام. في حين أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة لدعم الاحتجاجات والدعوات للإصلاح والديمقراطية والحريات، كان الاتحاد الأوروبي في البداية مترددا في أن يحذو حذوها. وقد لعبت تركيا بدورها دورا نشطا في دعم خيار الشعب، ودعت إلى إجراء إصلاحات وتغييرات منذ بدء الاحتجاجات في تونس.

وكان للحوادث التونسية تداعيات إيجابية على مصر وليبيا وسوريا وغيرها من العرب بلدان. ولكل بلد تجربة فريدة. وعلى مدى عقود، عاشت هذه البلدان تحت القمع، وغياب الحرية السياسية وحرية التعبير، وبصورة بالغة الأنظمة الفاسدة وتدهور الوضع الاقتصادي في المنطقة، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع والتضخم، وانخفاض النمو، وما إلى ذلك، جنبا إلى جنب مع القمع. كل هذا حدث تحت أعين وموافقة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وأدت إلى دعوة الأصوات المحلية إلى يتغيرون. وبالإضافة إلى ذلك، عانت المنطقة من تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة الديون المالية السيادية الأوروبية.

في حين لا تزال سوريا في حرب أهلية بين المعارضة والنظام، ليبيا لا تزال تكافح من أجل استعادة الاستقرار والأمن. نجحت مصر وتونس في الحصول على الحرية وإجراء انتخابات نزيهة، إلا أن الطريق نحو توطيد الديمقراطية وبناء المؤسسات ما زال بعيدا. كما تظهر الأحداث الأخيرة في مصر وتونس. هناك دور مهم يمكن للاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الدولية الأخرى أن تلعبه لدعم التحول الديمقراطي في البلدان التي لها حالة محلية مناسبة، مثل تونس وبدرجة أقل مصر وليبيا.

4-2- مشاركة الاتحاد الأوروبي في منطقة مينا (أي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا):

إن نافذة الفرص التي فتحت في تونس ومصر وليبيا تجعل البيئة الداخلية مواتية للإصلاحات الديمقراطية. لفترة طويلة، كان الغرب ينظر إلى الاستقرار والأمن على أنهما يرتبطان سلبا بالديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA)، وهذا هو السبب في أنها ركزت على الاستقرار على حساب الأمن. ويظهر العجز الديمقراطي في منطقة(MENA) أن جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز الديمقراطية كانت غير فعالة وغير مجدية. وقد تم وضع سياسة الجوار الأوروبية في اختبار حقيقي لمساعدة هذه البلدان في مرحلة انتقالها، كما كان الحال بالنسبة لدول أوروبا الوسطى والشرق (CEECs) بعد عام 1989. وينبغي للاتحاد الأوروبي تجاوز دافعها الاقتصادي والأمني فقط في علاقتها مع هذه البلدان. إن الخوف المستمر من صعود الأحزاب الإسلامية السياسية لا ينبغي أن يوقف جهود الاتحاد الأوروبي لإرساء الديمقراطية في المنطقة. الآن هناك فرصة للقوة التحويلية في أوروبا — في منطقة تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان - لكي تكون فعالة. إن نجاح عملية إرساء الديمقراطية في تونس قد يثبت للبلدان العربية (بشكل عام) ودول شمال أفريقيا (على وجه الخصوص) أن هذا الاستثناء العربي ليس صحيحا، وقد يدفع إلى مزيد من الإصلاحات الديمقراطية في المغرب، وقد يعطي نداءات لمزيد من الحريات والإصلاحات والعدالة الاجتماعية في الجزائر وزخما جديدا ضد سيطرة الجيش والاضطهاد.

الآن، في بلدان الربيع العربي، أؤمن بالعلاقة السلبية بين الأمن ووالاستقرار من جهة، وعدم تغير الديمقراطية من جهة أخرى. إن عدم وجود إصلاحات ديمقراطية في دول الربيع العربي هو مصدر عدم الاستقرار والتهديد الأمني. وهذا الوضع يمكن أن يقودنا إلى استخلاص أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون أكثر دعما للانتقال الديمقراطي في تونس ومصر وليبيا على سبيل المثال. إذا اقتربت بلدان الربيع العربي من

الديمقراطية، فإنه يمكننا رؤية ميلا أكثر للإقليمية على حساب الوظيفية في موقف الاتحاد الأوروبي نحوهم. وهذا لا يعني أن أولويات الاتحاد الأوروبي حيث أن الديمقراطية لا تزال تستخدم كأداة للأمن. وفي بلدان الربيع العربي، يمكن أن يؤدي تعزيز الديمقراطية إلى الاستقرار والأمن وهذا هو السبب الرئيسي لدعم الإتحاد الأوروبي للديمقراطية في هذه البلدان.

أبرزت مراجعة عام 2011 لسياسة الجوار الأوروبي فشل الاتحاد الأوروبي في مجال تعزيز الديمقراطية. وقد أظهرت الانتفاضات الحالية في المنطقة أن دعم الاتحاد الأوروبي للإصلاحات السياسية في البلدان المجاورة حققت نتائج محدودة. وهناك مثلا حاجة لمرونة أكبر، ولاستجابات أكثر تفصيلا في التعامل مع الشركاء المتطورين بسرعة واحتياجات الإصلاح، سواء أكانوا يشهدون تغيرا أسرع للنظام أو مسار ممتدا للإصلاح والاندماج الديمقراطي. ومن بين الخطط المطلوبة هي إنشاء الهبات الأوروبية للديمقراطية "European Endowment for Democracy (EED)" بناء على اقتراح من الرئاسة البولندية. وستعزز هذه المبادرة إنشاء نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب من خلال دعم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والصحفيين والحركات الاجتماعية.

وأدت أحداث الربيع العربي إلى مراجعة أسرع لسياسات الاتحاد الأوروبي ولاعبي الغرب الآخرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA) من أجل التصدي للتحديات الجديدة. ومن بين التحديات التي حاول الاتحاد الأوروبي تجنب وقوعها لعقود من الزمن وقد حدثت الآن هي: سيطرة الإسلاميين على العديد من الدول العربية. يجب على الاتحاد الأوروبي أن يفهم أنه لا توجد رؤية واحدة للإسلام: فالإسلاميون مثل حزب النهضة في تونس، حزب العدالة والتنمية في المغرب، هم تماما مختلفون عن السلفيين أو الإخوان المسلمين في مصر على سبيل المثال. فكلاهما يتمسكون أكثر بنمط غربي للإسلام- مزيج من التقاليد الإسلامية والغربية، ليس فقط من منظور ثقافي، بل أيضا من منظور سياسي. إذن فإن التحول الديمقراطي والاندماج في بلدان الربيع العربي، هما خطوة ضرورية لضمان الاستقرار والأمن على الحدود الجنوبية. وإلا فإن الوضع قد ينتهي بديمقراطية أخرى فاشلة أو هجينة من شأنها أن تخلق التهديدات الأمنية للاتحاد الأوروبي والمنطقة بأسرها (الإرهاب عبر المتوسط، غير قانوني والهجرة، والجريمة المنظمة، وما إلى ذلك). لذا فإن حوادث الربيع العربي قد أشارت إلى الحاجة للذهاب بما يتجاوز دعم نماذج الإصلاح من أعلى إلى أسفل في العالم العربي. فالمرجعيات السياسية

الغربية في العالم العربي لم يعد بوسعها أن تكون حكومات عربية، بل يجب أن تكون أكثر اجتماعية بشكل شامل. وسيتعين على سياسات الاتحاد الأوروبي الجديدة إشراك الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين من جميع الأطياف السياسية وليس فقط المرشحين المعتادين (وهي تقليديا الموالية للغرب والعلمانية والنخب المرجعية).

ومع ذلك، من خلال النظر في نهج الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة، لا نرى كثيرا من التغييرات في رؤية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA). وفي الوثائق وفي الخطابات العامة ما زلنا نرى نفس لهجة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بأهمية الديمقراطية، والحريات السياسية، وحقوق الإنسان، والحريات المدنية، والانتخابات الحرة والنزيهة، والمجتمع المدني القوي. لقد أبرز العديد من المسؤولين في الاتحاد الأوروبي مثل ستيفان فول" Štefan Füle" – المفوض الأوروبي للتوسيع وسياسة الجوار الأوروبية– أهمية الديمقراطية. وقد تعامل الاتحاد الاوروبى مع القيادات الجديدة ودعم الانتقال الذي يسير على أساس احترام القيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحرية التعبير والتسامح الديني. وسيكون موقف الاتحاد الاوروبى واضحا ومتسما باليقظة حول هذه القضايا. لكن، عندما يتعلق الأمر بالممارسة، فإن تصور الاتحاد الأوروبي لا يزال يهيمن عليه الأمن والاستقرار.

ما قد نشهده من قبل الاتحاد الأوروبي هو تطبيق سياسة مزدوجة المعايير مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول(MENA)؛ دول الربيع العربي ودول الربيع غير العربي. والسبب ليس تغييرا في الموقف من تعزيز الديمقراطية. ومع ذلك، فإن التنمية الاقتصادية وتعزيز الديمقراطية في بلدان الربيع العربي تعتبر أدوات لتحقيق الاستقرار والأمن ليس هدفا بحد ذاته. ويتطلب التعامل مع الأسباب الرئيسية للثورات (القضايا الاقتصادية في البداية والتسلطية في المركز الثاني في تونس على سبيل المثال) إلى دعم مالي وفني متزايد من الاتحاد الأوروبي من أجل مساعدة تلك البلدان على العودة إلى الاستقرار وضمان حدود الاتحاد الأوروبي من فيضانات المهاجرين (سواء كانت شرعية أوغير شرعية) في محاولة للهروب من والفوضى، وتدهور الوضع الاقتصادي. كل هذا قد يضع المزيد من الضغوط على خطط الاستقرار والأمن لحدود الإتحاد الأوروبي. لذا فإن الهدف الرئيسي للاتحاد الأوروبي والغرب هو الحفاظ على الأمن، والاستقرار، واستمرار تعاون أنظمة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA) في مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب. وهذا هو السبب في أننا لا نرى العديد من التغييرات في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الواقع الجديد للربيع العربي لمنطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا(MENA). فلا تزال نفس أدوات الاتحاد الأوروبي القديمة ولا يزال النهج نفسه مطبقا مع باقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA) دون أي تغيرات كبيرة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي إضفاء الطابع الإقليمي على موقفه تجاه جيرانه الجنوبيين. ولكن الفرق هو أننا قد نرى تباينا في تطبيق هذا النهج وفقا لدول المستهدفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA).

الخلاصة:

لقد داهم الربيع العربي الاتحاد الأوروبي بشكل مفاجئ، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي منذ ذلك الحين قد أطلق مراجعة نقدية لسياسة الجوار الأوروبية مركزا على كيفية إصلاحها، إلا أن الكثير من العمل لا يزال بحاجة إلى القيام به. فلم تكن جهود الإتحاد الأوروبي ناجحة في إرساء الديمقراطية في المنطقة بسبب التركيز على الأمن والاستقرار على حساب الديمقراطية. هذا المنهج يفضل الوظيفية على حساب الإقليمية. إن التغييرات الجديدة في المنطقة، والطريق الديمقراطي الذي اتخذته بعض البلدان مثل تونس وليبيا ومصر، تتطلب نموذجا أو براديغما جديدا لسياسة الاتحاد الأوروبي. ولكن، هذا ليس سهلا، لأن الانفتاح الديمقراطي في المنطقة يؤدي إلى تفاقم تضارب المصالح الذي يقع على عاتق التزام الإتحاد الأوروبي مع دول المنطقة. وفي الوقت الحالي، تحتاج بلدان الربيع العربي إلى خطة مارشال تقنية واقتصادية جديدة والتي تجمع معا الخبرات من الغرب، وتأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحلية للجنوب، كما لا بد من تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية معا. وتستلزم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للثورة (مشاكل هيكلية ومعدلات البطالة العالية) إستراتيجية عاجلة للإصلاح الاقتصادي. دون اقتصاد فعال والذي يكون قادرا على خلق فرص العمل وتوفير الاحتياجات لشعب المنطقة، ليس هناك أي أمل في أن تزدهر الديمقراطية، ولا يمكن أن يتم التصدي لأسباب الثورات.

ويمكن أن تكون التنميط بنمط "الأوربـة"(*Europeanization*) خارج أوروبا فعالا دون العضوية. ويمكن للاتحاد الأوروبي في علاقته مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن يستبدل الجزرة الكبيرة بأخرى، مثل المزيد من التعاون الاقتصادي والوصول التدريجي إلى السوق الموحدة. هذا الحافز الجديد سيزيد من فعالية دور الاتحاد الأوروبي في تعزيز الديمقراطية خارج حدودها. وبذلك سنشهد زيادة في الاتجاه نحو الأقلمة في حالة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو على الأقل بلدان الربيع العربي (خاصة

تونس ومصر وليبيا) التي تقترب من النظام الديمقراطي الذي يحترم حقوق الإنسان والحريات المدنية.

لذلك، هناك بعض الاحتياجات التي تتطلبها المنطقة وربما لا تتفق مع مصالح الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأمن والاستقرار، ومكافحة التطرف، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية. ويبدو أن الاتحاد الأوروبي لا يخطط لتغيير كامل سياسته تجاه المنطقة لأنها ستهدد كل الأمن والاستقرار الذي يحفظه في جميع أنحاء المنطقة لفترة طويلة. ولا يبدو أن الاتحاد الأوروبي مهتم بتغيير موقفه بشأن تعزيز الديمقراطية. ولا يزال تعزيز الديمقراطية أداة يروج لها الاتحاد الأوروبي في حالة ارتباطه إيجابيا بالأمن والاستقرار. وهذا قد يكون الشأن مع دول الربيع العربي.

ومع ذلك، إذا كانت القضية ليست كذلك، كما كانت في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحتى بلدان الربيع العربي قبل الثورات، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال يدعم الأنظمة الاستبدادية من أجل الأمن والتعاون مع تلك الأنظمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب. ومع بلدان الربيع العربي، قد نشهد مزيدا من الدعم للجهود المحلية لإصلاحات ديمقراطية تحقق الاستقرار. وهذا ما قد يؤدي إلى زيادة إضفاء طابع الأقلمة للاتحاد الأوروبي مع هذه البلدان حيث أن التعاون في شؤون أخرى، مثل الأمن سيكون مع البلدان التي تشترك في قيم ومعتقدات أوروبية مماثلة. أما بالنسبة لبقية المنطقة، فإننا لا نرى أي تغييرات في موقف الاتحاد الأوروبي ولا في لهجته.

وللإجابة على التساؤل الأول، نصل أخيرا إلى أنه رغم الثورات العربية، استمر الإتحاد الأوروبي في متابعة مقترب واقعي يرتكز على المصلحة لحفظ الاستقرار والأمن على حدوده الجنوبية.